

Le coup d'envoi des travaux aujourd'hui **300 milliards pour l'assainissement de la partie basse d'Oran**

Houari Saaïdia

Le projet d'assainissement des eaux usées de la partie basse d'Oran sera le point central de la visite de travail et d'inspection qu'effectuera, aujourd'hui, le wali, Abdelghani Zâalane. Ce dernier devra donner le coup d'envoi au 1er lot de cet immense et non moins complexe chantier, doté d'une enveloppe de 300 milliards de cts.

Ayant obtenu récemment le feu vert du ministère de tutelle par le biais de la direction de l'Hydraulique de wilaya, le maître d'ouvrage, la Société de l'eau et de l'assainissement d'Oran (SEOR), qui a déjà retenu trois groupements pour la réalisation de ce projet, est à pied d'œuvre pour lancer le chantier. Ce dernier est scindé en 2 lots : construction de cinq stations de pompage et mise en place d'un système de refoulement des eaux usées vers Haï Dhaya (ex Petit lac). Il est question de réaliser 5 mini-stations de relevage raccordées entre elles avec de grandes canalisations d'une longueur de 7 kilomètres pour pomper les eaux usées vers la STEP du groupement d'Oran, située à El Kerma. La durée contractuelle de ce projet est de 30 mois. Le projet, qui entre dans le cadre du schéma directeur de l'assainissement du groupement urbain d'Oran, devra prendre en charge tous les rejets qui se déversent actuellement dans la mer près du port d'Oran. Le projet de captage des eaux usées du centre-ville, qui se déversent dans la mer

via les deux collecteurs de «Fort Lamoune» et «Cueva d'El Agua», voit, enfin, le bout du tunnel. L'ouverture des plis des offres techniques et financières qui s'est déroulée le 8 avril dernier a permis, rappelons-le, la sélection de 3 sous-missionnaires pour la réalisation de 2 systèmes de refoulement pour les eaux usées de la partie basse de la ville d'Oran (partie ouest et partie est). Le marché a fait l'objet par la suite d'une validation définitive des offres techniques et financières par la Commission sectorielle du ministère des Ressources en eau. Une fois concrétisé, ce projet devra permettre de dépolluer partiellement le littoral oranais.

Il faut noter que 50% des eaux usées de la ville se déversent, aujourd'hui, dans la mer, selon une source bien informée. Pour aller dans le détail, le projet concerne la réalisation de 5 stations de relevage (centre-ville, Gambetta, Les Planteurs, Ras El Aïn et la Pêcherie) et de 7 km linéaires de canalisations pour pomper les eaux usées vers la station de refoulement de Haï Dhaya (ex Petit Lac) puis vers la station de traitement et d'épuration des eaux usées (STEP) d'El Kerma.

Le collecteur de «Fort Lamoune» situé près du port d'Oran déverse, quotidiennement, 50.000 m³ d'eaux usées du centre-ville. La direction de l'Hydraulique avait, initialement, prévu la réalisation d'une STEP à «Cueva del Agua» pour prendre en charge le traitement des eaux usées des deux collec-

teurs. Cependant ce projet a été, définitivement, abandonné par les autorités locales qui ont programmé, dans cette zone, la réalisation de la future route de la Corniche-est qui devra relier le port d'Oran, sur une distance de 26 km, à la bretelle de l'autoroute Est-Ouest, en passant par le rond-point de Canastel et la première rocade d'Oran (ou 4e périphérique).

Il importe de noter que plus de 90 millions de m³ d'eaux usées se déversent, annuellement, dans le littoral oranais avec des conséquences graves et irréversibles sur l'écosystème marin et les réserves halieutiques. Ainsi 70.000 m³ d'eaux usées domestiques et 68.000 m³ d'eaux industrielles sont déversées quotidiennement dans la mer.

Par ailleurs et au cours du même circuit de visite, le chef de l'Exécutif local s'enquerra de la situation des travaux de réparation et de renforcement de la voirie, au niveau de la rue de Jardin, reliant la place de 1er Novembre 1954 (ex- Place d'Armes) à Sidi El-Houari, et qui demeure fermée à la circulation suite à un affaissement, auquel il faut ajouter le risque d'effondrement du vieux bâti menaçant ruine longeant cette artère. D'autres points figurent également au menu de cette visite, dont le projet d'aménagement de la cité des 100 logements à Boutlélis, une nouvelle unité BMPJ et une clinique à Haï Bouamama ainsi que l'aménagement d'une nouvelle cité LSP (OPGI) à Haï Yaghmoracen (ex-Mraval).

جامعة البويرة..

تثمين تسيير الموارد المائية موضوع ملتقى وطني



يشكل تثمين وعقلنة تسيير

واستهلاك الموارد المائية، موضوع
ملتقى وطني افتتحت أشغاله يوم أمس
بجامعة البويرة، بمشاركة عدد كبير
من الخبراء والباحثين والأساتذة
القادمين من مختلف جامعات الوطن.

حيث تتيح هذه العملية فرصة الاقتصاد في استعمال المياه والتقليص من حجم التلوث. من جهتهم اعتبر متدخلون آخرون بأن الموارد المائية في البلاد "تتدهور وضعيتها يوميا"، داعين إلى "اتخاذ تدابير مستعجلة لحماية هذا المورد" الذي يزداد عليه الطلب، ودعوا في هذا السياق إلى محاربة الإفراط في استعمال المياه وتبذيرها كما حثوا على ضرورة تعزيز عملية تخزين وجمع موارد مائية إضافية، واستعمال المياه المعالجة مع الحرص على احترام الجوانب المرتبطة بالبيئة، تجدر الإشارة إلى أن المشاركين في هذا الملتقى سيتطرقون لمسائل تتعلق بانعكاسات التقلبات المناخية على وفرة الموارد المائية والجفاف ونوعية المياه الجوفية والسطحية، وكذا الجوانب الاقتصادية والقانونية المتعلقة بتسيير الموارد المائية.

□ للإشارة فإن هذا اللقاء المنظم من طرف كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والذي يدوم يومين، تناول مسائل تتعلق بالموارد المائية والظواهر التي تهدد هذه المادة الحيوية، ولدى افتتاح أشغال هذا اللقاء شدد معظم المتدخلين على ضرورة عقلنة وتثمين تسيير واستهلاك هذا المورد عبر مختلف مناطق البلاد الرطبة منها والجافة وشبه الجافة بغرض تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، كما ذكر المشاركون بالأهمية الاستراتيجية التي يكتسيها نظام استرجاع ومعالجة وتطهير المياه المستعملة التي يعاد استعمالها من جديد،

رصد لتجسيد هذه العمليات الهامة غلاف مالي يصل إلى 200 مليون دج 5 حواجز مائية ستتنجز للحماية من الفيضانات بتندوف

أشغال الإنجاز وفق ما صرح به مدير الموارد المائية. و يعلق سكان مدينة تندوف آمالا كبيرة على إنجاز هذه الحواجز المائية التي من شأنها التقليل من أخطار الفيضانات سيما خلال فصل الشتاء حيث أن هذا المجرى المائي الذي يعبر المدينة غالبا ما يطرح صعوبات بخصوص مرور المواطنين و كذا المركبات أثناء التقلبات المناخية. وقد شهدت ولاية تندوف في الفترة الأخيرة تساقط كميات معتبرة من الأمطار أدت على قطع الطريق الوطني رقم 50 بسبب فيضانات عديد أودية المنطقة و تصدع أجزاء هامة من هذا المحور الذي يعتبر الشريان الرئيسي في تموين الولاية بمختلف الاحتياجات.

سيتم مطلع السنة القادمة 2015 إطلاق أشغال إنجاز خمسة (5) حواجز مائية بهدف حماية مدينة تندوف من أخطار الفيضانات حسب مديرية الموارد المائية بالولاية. و قد رصد لتجسيد هذه العمليات الهامة غلاف مالي يصل إلى 200 مليون دج مخصص لإنجاز حواجز مائية بأعالي الوادي العابر لمدينة تندوف بعرض يصل إلى 365 متر و بعمق يفوق 5 أمتار لكل حاجز مما سيسمح بحجز كميات من الأمطار المحتمل تساقطها كما أوضح مدير القطاع لميلود بابا. و قد أسند ملف الدراسة التقنية لهذه العمليات المرتقبة إلى مكتب دراسات من ولاية سطيف و ينتظر استكمالها نهاية شهر ديسمبر الجاري مما سيسمح بالشروع مباشرة في

حسب المدير الولائي للموارد المائية

الآبار والتحويلات الجديدة ستقضي نهائيا على أزمة مياه الشرب



مدير الموارد المائية لولاية المسيلة عبد التور سلام

كشف مؤخرا، مدير الموارد المائية لولاية المسيلة عبد التور سلام، بأن مدينة المسيلة شهدت خلال الأيام الفارطة تحسنا ملحوظا في توزيع المياه الصالحة للشرب، عقب دخول 6 آبار إرتوازية تستخرج منها كمية هائلة من المياه تقدر بـ 8 آلاف متر مكعب في اليوم الواحد، وهي الكمية التي تمون 50 ألف ساكن، بعد أن كانت الكمية المتوفرة سابقا والمقدرة بـ 25 ألف متر مكعب في اليوم لا تمون سوى احتياجات 75 ٪ من سكانها والتي لا تكفي لـ 250 ألف نسمة، في انتظار دخول مشاريع تحويل المياه من الولايات المجاورة لكي تخفف من اعتماد المسيلة على المياه الجوفية.

المسؤول الأول عن القطاع بالولاية، وخلال عرضه للوضعية العامة لقطاع المياه الصالحة للشرب بمدينة المسيلة التي شهدت خلال السنوات الأخيرة نقصا كبيرا في الموارد المائية كانت وراء سلسلة الاحتجاجات وقطع للطرق عبر عدد من أحيائها، أكد أن عاصمة الولاية كانت تتزود قبل أسبوع من الآن من حصة تقدر بـ 25 ألف متر مكعب في اليوم الواحد من تلك المياه، وهو ما يلبي احتياجات 75 ٪ من سكانها أي بمعدل 200 لتر يوميا لكل مواطن، الأمر الذي أدى بمصالحه وبعد إعلام الولاية للوزارة الوصية بحاجة المسيلة إلى موارد مائية أخرى، وافقت هذه الأخيرة على منح الولاية 138 بئرا إرتوازية جديدة لاستخراج المياه

المتوسط لتموين مدينة المسيلة خلال أفاق 2018. وهي التحويلات التي ستضاف حسب مدير الموارد المائية إلى المشروع الهام والمتعلق بتمويل مدن 17 بلدية من جنوب الولاية من المياه القادمة من جنوب البلاد وأضيف إليها خلال زيارة الوزير مؤخرا عاصمة الولاية لكي تمون بتلك المياه بألف متر مكعب في الثانية، فيما ستمون المدن الشرقية للولاية كعين الخضراء، مقرة، أولاد عدي لقبالة، أولاد دراج، الدهاهنة وبرهوم من مياه سد سبلة، ودخول تموين كل من بلديات سيدي عيسى، عين الحجل، سيدي هجرس وبوطي السايح من مياه كدية اسردون بالبويرة. وهي المشاريع التي تدخل في إطار السياسة الإستراتيجية الجديدة التي تم انتهاجها من أجل وضع حد لأزمة نقص مياه الشرب بالولاية ككل والتي تعتمد حاليا على المياه الجوفية.

وسترتفع كميتها قريبا ويتم التفكير في توزيع المياه مرة كل يوم بعد يوم خلال الأشهر القادمة على سكان مدينة المسيلة شأنها شأن بوسعادة. أما بخصوص مشاريع التحويلات فقد أشار مدير القطاع إلى التحويلات الكبرى التي ستندعم بها مدينة المسيلة، بعد أن تم منذ ثلاثة أسابيع الانطلاق في مشروع حفر 10 مناقب بالبيرين وربطها إلى غاية سيدي عيسى. وتم إسناد مشروع وضع القنوات إلى مقولة محلية تتكفل بصناعتها ووضعها ووصلت نسبه الأشغال إلى نسب مقبولة. أما الشطر الثاني من المشروع فسيتم قريبا الانتهاء من أشغال الدراسة كلف مكتب الدراسات والأبحاث بالمسيلة بإعدادها، فيما توجد دراسة ثانية لجلب المياه من سد عين زادة باتجاه المسيلة على مسافة 160 كلم يدخل في إطار مشاريع التحويلات على المدى

الصالحة للشرب لتغطية العجز المسجل، منها 15 بئرا إرتوازية لعاصمة الولاية وحدها، وتم إلى حد الآن حفر ثمان آبار وربطها بالكهرباء والقنوات دخلت منها 6 آبار حيز الخدمة قبل عيد الأضحى تقع في مناطق (سيدي عمار، لشيخ، خباب 1، خباب 2، خباب 3) وقرفالة، وهي الآبار التي تم منها استخراج كمية هائلة من المياه تقدر بـ 8 آلاف متر مكعب في اليوم الواحد، أي زيادة في تلك المياه وقادرة على تموين 50 ألف ساكن. وقد تم خلال عيد الأضحى تسجيل تحسن كبير في تموين أحياء مدينة المسيلة بهذه المادة الحيوية بعد دخول تلك الآبار الخدمة والتي يضاف إليهم كل من البئر الارتوازي بتارمونت ببني يلما. وتبقى حاليا مشكلة ضرورة تحسين التسيير العقلاني لتلك المياه على أحياء عاصمة الولاية، باعتبار أن المياه متوفرة حاليا